

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

أي الامام أحمد أنه قال لا يعجبني أي أن يحلف على مختلف فيه لا يعتقد فلو باع شافعي حنبلي لحما متروك التسمية بدينار مثلا ثم ادعى عليه به فأجاب الحنبلي بأن لا حق له على فالتمس المدعي يمينه على حسب جوابه فمقتضى الإمام لا يحلف لأنه يقطع بهذه ما يعتقد المدعي ما لا عنده وتوقف الإمام أحمد فيها أي في اليمين فيمن عامل بحيلة ربوية كعينة إذا أنكر الآخذ الزيادة وأراد الحلف عليها هل يحلف أن ما عليه إلا رأس ماله نقله حرب قال القاضي لأن يمينه هنا على القطع ومسائل الاجتهاد طنية فلو أبرئ مدعى عليه منها أي اليمين بأن قال له مدعى أبرأتك من اليمين برئ المدعى عليه منها أي اليمين في هذه الدعوى فقط فليس له تحليفه فيها لإسقاطه فلو جدها أي استأنف الدعوى عليه فأنكر وطلب المدعي اليمين كان له ذلك لعدم ما يسقطه فإذا حلف لم يحلف مرة أخرى ولو أمسك مدعى عن إحلافه أي المدعى عليه بعد الدعوى وأراده أي أراد المدعى إحلافه بعد ذلك بعد دعواه المتقدمة فله أي المدعى ومن أنكر فوجهت عليه اليمين فلم يحلف وامتنع قال له حاكم إن لم تحلف قضيت عليك بالنكول نسا ويسن تكراره أي قول إن لم تحلف قضيت عليك بالنكول ثلاثا قطعا لحجته فإن لم يحلف قضى عليه بالنكول بسؤال مدعى ذلك لأن عثمان قضى على ابن عمر بنكوله رواه أحمد ولقوله عليه الصلاة والسلام اليمين على المدعى عليه فحصرها في جهته فلم تشرع لغيره وهو أي النكول كإقامة بينة لا كإقرار بالحق لأن الناكل قد صرح بالإنكار وبأن المدعى لا يستحق المدعى به وهو مصر على ذلك متورع عن اليمين فلا يقال إنه مقرر مع إصراره على الإنكار ويجعل مكذبا لنفسه فيرجع مقضي عليه بالنكول